

Distr.: General
1 March 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية السابعة والستون
جنيف، ٤-٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السابعة والستين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-03469(A)



* 1 9 0 3 4 6 9 *

المحتويات

الصفحة

| | | | |
|----|-------|--|----------|
| ٣ | | مقدمة | |
| ٣ | | الإجراء الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله..... | أولاً - |
| ٣ | | ألف - التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع من أجل التحول الهيكلي - لا لبقاء الأمور على حالها | |
| ٤ | | باء - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية | |
| ٥ | | جيم - مسائل أخرى | |
| ٥ | | دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس | |
| ٨ | | موجز مقدم من الرئيس | ثانياً - |
| ٨ | | ألف - الجلسة العامة الافتتاحية | |
| ٩ | | باء - التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع من أجل التحول الهيكلي - لا لبقاء الأمور على حالها | |
| ١٠ | | جيم - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية | |
| ١٢ | | دال - مسائل أخرى | |
| ١٣ | | المسائل التنظيمية | ثالثاً - |
| ١٣ | | ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل | |
| ١٤ | | باء - مسائل أخرى | |
| ١٥ | | جيم - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السابعة والستين | |
| | | | المرفقات |
| ١٦ | | جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية | الأول - |
| ١٨ | | جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية | الثاني - |
| ١٩ | | الحضور | الثالث - |

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية السابعة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، في الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. وعقد المجلس خمس جلسات عامة خلال هذه الدورة.

أولاً- الإجراء الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف- التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع من أجل التحول الهيكلي - لا لبقاء الأمور على حالها

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٤٣ (د ت-٦٧)

إن مجلس التجارة والتنمية

١- يرحب بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع من أجل التحول الهيكلي - لا لبقاء الأمور على حالها الصادر عن الأونكتاد، وينوّه به لجودة تحليله وملاءمة توصياته المتعلقة بالسياسات وحسن توقيت اختيار موضوعه؛

٢- يرحب بتحليل الأونكتاد المتعلق بالتحول الهيكلي وتنظيم المشاريع بوصفه توجيهاً قيماً لمقرري السياسات؛

٣- يقر بتنظيم المشاريع المفضي إلى التحول بوصفه حلقة وصل مهمة لتكوين الثروة والعمل اللائق والابتكار، ويسلط الضوء على الدور المهم الذي يضطلع به في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛

٤- لا يزال يساوره بالغ القلق من أن استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين الكبار والشباب، بالاقتران مع انخفاض القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، التي لا تزال حصتها الدولية من التجارة في الاقتصاد العالمي هامشية، يشكل كاجماً لقوة تنظيم المشاريع وينحاز للقطاعات التي لديها حواجز دخول منخفضة ومتطلبات محدودة من المهارات، ولكن إمكانات تحويلية أقل لتحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة؛

٥- يوافق على أن إيجاد زخم جديد للنمو الاقتصادي، وتحقيق تقدم حاسم نحو استحداث الوظائف، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للجميع، بمن فيهم النساء والشباب في اقتصادات أقل البلدان نمواً أمور ستتطلب ما هو ضروري من دعم المهارات الرفيعة المستوى وتنظيم الأعمال المفضي إلى التحول من أجل تسخير الإمكانات الاقتصادية وفوائد العولمة والتقدم التكنولوجي؛

٦- يشدد على أن من المتوقع أن يعطي التوسع في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، دفعة لتنظيم المشاريع بين النساء والشباب والصغار بحيث يصبح عاملاً مساعداً مهماً لزيادة فرص تنظيم المشاريع والتنمية في أقل البلدان نمواً، ويدعو إلى رسم سياسات حكومية لدعم هذا الاستخدام وتعميمه، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية المحلية والدولية ذات الصلة، من أجل تنفيذ هذه السياسات بصورة منهجية لفائدة المجتمع ككل؛

٧- يسلم بأهمية تشجيع السياسات الموجهة نحو التنمية التي تعزز دور المؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم في تحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع من خلال نظم إيكولوجية محلية متوازنة وممتينة للمؤسسات التجارية، تشمل جميع أنواع الشركات وأحجامها، من أجل توليد روابط إنتاجية يعزز بعضها بعضاً؛

٨- يعرب عن تقديره لتحليل الجوانب الجنسانية لتنظيم المشاريع والتحول الهيكلي، مع تسليط الضوء على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في أقل البلدان نمواً في تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، لحصول المرأة على فرص تنظيم المشاريع المفضي إلى التحول؛

٩- يشجع حكومات أقل البلدان نمواً على مواصلة السعي إلى تهيئة بيئة تفضي إلى تطوير المشاريع في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية من خلال إيلاء اهتمام خاص للسياسات التي تعزز تنظيم المشاريع المفضي إلى التحول، بوسائل منها إيلاء الأهمية لاستدامة الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها باعتبار ذلك هدفاً ذا أولوية من أهداف السياسات الوطنية لتنظيم المشاريع، ومواءمة الدعم مع مراحل النمو في دورة حياة الشركات؛

١٠- يشجع شركاء التنمية على زيادة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً، على النحو المبين في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، في تعزيز القدرة الإنتاجية باتخاذ إجراءات ملموسة من خلال تطوير البنى التحتية والطاقة والعلم والتكنولوجيا والابتكار والقطاع الخاص؛

١١- يدعو الجهات المانحة والبلدان النامية الأخرى القادرة على ذلك إلى تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً الذي يشكل أداة مهمة يوظفها الأونكتاد ليلبي بسرعة وفعالية الطلبات المتزايدة على عمله والواردة من أقل البلدان نمواً؛

١٢- يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد تعزيز الجهود المبذولة من أجل نشر نتائج البحوث وإقامة حوار بشأن السياسات مع مقرري السياسات من أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

الجلسة العامة الختامية

المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

باء- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

القرار ٥٤٤ (د-٦٧)

يحيط مجلس التجارة والتنمية علماً مع التقدير بمداولات الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية؛ ويعترف بتقرير مناقشات الخبراء بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EFD/2/3، وبالتوصيات المتفق عليها الواردة فيه؛ ويوافق على تقديم هذه النتائج باعتبارها مساهمة فريق الخبراء الحكومي الدولي في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، على النحو المطلوب في الفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٤/٧٢.

الجلسة العامة الختامية

المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

جيم - مسائل أخرى

القرار ٥٤٥ (د ت-٦٧)

إن مجلس التجارة والتنمية، إذ يأخذ في اعتباره أهمية أداء الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، أي الفرقة العاملة المعنية باستعراض البرامج، لعملها بشكل ملائم، يطلب إلى رئيس مجلس التجارة والتنمية حث المراقب المالي في نيويورك على أن يقدم، على وجه السرعة، وحسب الاقتضاء، التعليقات على مشاريع الاختصاصات التي جرى تبادلها من خلال أمانة الأونكتاد والخاصة بهذه الهيئة الفرعية لمجلس التجارة والتنمية، بحيث يتسنى لمجلس التجارة والتنمية اعتمادها.

الجلسة العامة الختامية

المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

القرار ٥٤٤ (د ت-٦٧)

إن مجلس التجارة والتنمية يقرر عقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعد حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

الجلسة العامة الختامية

المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع من أجل التحول الهيكلي - لا لبقاء الأمور على حالها

١- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، في إطار بند جدول الأعمال، الاستنتاجات المتفق عليها التي وُزعت في القاعة باعتبارها ورقة غير رسمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف أعلاه).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

٢- أحاط المجلس علماً في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها السادسة والسبعين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/WP/293، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٣- وفي الجلسة العامة الثالثة أيضاً، أحاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها السابعة والسبعين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/WP/295، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

٤- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها العاشرة (TD/B/C.II/40)، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٥- ودكر ممثلو بعض المجموعات الإقليمية بالدور الأساسي للاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشددوا على أهمية أدوات الأونكتاد السياساتية، وبخاصة إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعملية استعراض سياسة الاستثمار، وبرنامج اتفاقات الاستثمار الدولية، في دعم الدول الأعضاء. وفي السياق الحالي لانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أكدت عدة وفود أهمية أعمال الأونكتاد البحثية المتعلقة بالاستثمار، ولاحظت جودة العمل المتعلق بالبيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، فضلاً عن أهمية ذلك لرسم السياسات. وسلمت عدة وفود بقيمة بناء القدرات في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، بوسائل منها الدعم المقدم إلى المؤسسات الوطنية، ودعت الأونكتاد إلى مواصلة توسيع نطاق أعماله في هذا المجال. وأكدت بعض الوفود المساهمة التأخرية بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاث في مجال الاستثمار والمشاريع، وشددت على نطاق الفرص المتاحة للنهوض بقضايا التنمية التي يتيحها منتدى الاستثمار العالمي.

٦- وشددت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية على الدور الأساسي الذي يؤديه الوصول إلى التكنولوجيا وتبادل المعارف من أجل التنمية. وشددت على أهمية حيز السياسات في سد الفجوة الرقمية، وأكدت أن الابتكار والمعرفة يؤديان دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعترفت المجموعة الإقليمية بقيمة المنشور الرئيسي الصادر عن الأمانة بعنوان تقرير التكنولوجيا والابتكار ٢٠١٨: تسخير التكنولوجيات الرائدة لأغراض التنمية المستدامة، وأعربت عن اتفاقها مع التوصيات الواردة فيه. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى ارتياحها للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك استعراضات سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية، وشجعت الأمانة على مواصلة العمل في هذا المجال. وأشاد أحد المندوبين بالدعم الذي تلقاه من الأونكتاد في استعراض سياسة بلده المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بينما شكر مندوب آخر الأمانة على تنظيم أسبوع ناجح جداً للتجارة الإلكترونية في أفريقيا، وأوصى بأن يكون مناسبة سنوية.

تقرير لجنة التجارة والتنمية

٧- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثالثة أيضاً، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها العاشرة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/46، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٨- ولاحظت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية أهمية تيسير التجارة، وإسهامها في تحسين الأداء التجاري للبلدان النامية، وإسهامات الأمانة في هذا المجال، ودعت الأونكتاد إلى مواصلة الإسهام في النقاش الدائر بين المؤسسات الدولية بشأن النقل البحري، وسلطت الضوء على إسهامات الأونكتاد المهمة في التجارة لأغراض التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأقل البلدان نمواً، وأفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية (البلدان الضعيفة). ودعت أيضاً الأونكتاد إلى مواصلة رصد وتحليل الاتجاهات التجارية وتأثير التوترات التجارية على البلدان النامية.

٩- واعترف أحد المندوبين بدور الأونكتاد في مواضيع تشغيلية مثل النقل البحري، ورصد وتحليل الآثار الواقعة على اتفاقات التعاون والإحصاءات، مما له أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية التي تفتقر في بعض الأحيان إلى القدرة في هذه المجالات. وقال مندوب آخر إن التقرير عبّر بشكل غير كاف عن التأثير السلبي للجزءات الأحادية الجانب وكيفية إضرارها بالمنافسة؛ وعلى الرغم من التحليل الموضوعي بوجه عام، لم تكن هناك توصيات محددة بشأن الخروج من الركود. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم مقترحات شاملة فيما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف توخياً للمزيد من الإنصاف وتكافؤ الفرص.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

١٠- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، مقررًا بشأن تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الثانية (TD/B/EFD/2/39) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه).

مسائل أخرى

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

١١- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن أعمال دورته الثانية والخمسين.

اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

١٢- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، مقررًا بشأن اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية (انظر الفصل ١، الباب جيم).

١٣- واقترح رئيس المجلس أيضاً أنه ينبغي أن يتناول المكتب الموسع التعليقات على الاختصاصات، بمجرد تلقي أمانة الأونكتاد هذه التعليقات من نيويورك.

ثانياً- موجز مقدم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

البيان الافتتاحي

١٤- أشار الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية إلى أن البيئة الدولية تدعو إلى التدبر. فالاقتصاد العالمي يتباطأ، واستمرار التوترات التجارية يفرغ مصطلحات مثل السياسات الصناعية ونقل التكنولوجيا من معناها الإنمائي، بل إنه يسلبها تحسباً لما يمكن أن يتحول إلى حرب باردة تكنولوجية أطول أمداً. وبلغ حد الثقة في الحلول المتعددة الأطراف أدنى مستوياته على الإطلاق، وتتهم الأوساط التجارية في جنيف بأنها لا تتواصل مع عامة الناس، وإنما تستمع

إلى شواغل الأغنياء. ويتطلب التغلب على هذه التحديات تضامناً للجهد، فضلاً عن تقدم قابل للقياس.

١٥ - وكانت أقل البلدان نمواً، وهي أضعف أعضاء المجتمع الدولي، هي الأكثر انشغالاً بالآثار السلبية المترتبة على هذا السيناريو. فهي الأكثر اعتماداً على الاقتصاد العالمي المعاني، والتضامن الدولي، والوفاء بالالتزامات الدولية. ويبين تقرير جديد للأونكتاد، سيُقدم أثناء الدورة بعنوان "مجموعة مختارة من اتجاهات التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً - ٢٠١٩" أن ٤٠ في المائة من أقل البلدان نمواً سجلت في عام ٢٠١٨ انخفاضاً للنمو مقارنة بعام ٢٠١٧، ونمت ثمانية بلدان من أقل البلدان نمواً بنسبة تقل عن ٢,٥ في المائة سنوياً. وتضعها هذه الأرقام في مرتبة أدنى كثيراً من الهدف المتفق عليه دولياً وهو ٧ في المائة من النمو السنوي، ويجعلها الأكثر تخلفاً عن الركب إلى حد بعيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتعرض أقل البلدان نمواً للتهميش من الاهتمام العالمي. والأهمية الممنوحة لحلول القطاع الخاص من أجل إيجاد حلول للتنمية في منظومة الأمم المتحدة ودافوس وأماكن أخرى، تتجاهل إلى حد بعيد الحقائق التي تواجهها أغلبية أقل البلدان نمواً. فقد شاع الحديث عن التمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار المؤثر، لكن تلك الحلول يكاد لا يكون لها وجود لدى أقل البلدان نمواً وحكوماتها.

١٦ - وكان هذا هو ما دفع إلى إجراء التحليل الوارد في التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع من أجل التحول الهيكلي - لا لبقاء الأمور على حالها. فقد نظر التقرير في الدور الذي يضطلع به منظمو المشاريع من أقل البلدان نمواً للشروع في السير على طريق النمو المستدام والتحول الهيكلي، مع تناول خصوصيات تنظيم المشاريع في تلك البلدان. كما شكك في المعتقدات السائدة عن تنظيم المشاريع في البلدان الفقيرة، التي تستهدف تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفر بذلك حلولاً بسيطة لمشاكل كبيرة. ويركز التقرير بدلاً من ذلك على الحاجة إلى تنظيم المشاريع بصورة دينامية للتمكين من إحداث تغيير هيكلي في أقل البلدان نمواً، مما يضيف قيمة جديدة لمناقشة حلول القطاع الخاص، من خلال تسليط الضوء على ضرورة الاتساق بين استراتيجيات وسياسات تنظيم المشاريع الموجهة نحو تطوير القدرة الإنتاجية. وبحث كيف يجب أن يعمل التشجيع على تنظيم المشاريع مع السياسات الصناعية والتنمية الريفية وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد بلغ التضامن مع أقل البلدان نمواً نقطة متدنية، بينما كانت لا تزال تسعى إلى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول الذي اعتمد في عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، من المنتظر أن تبدأ قريباً الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في عام ٢٠٢١.

١٧ - وأخيراً، أعرب الأمين العام للأونكتاد أيضاً عن تطلعه إلى مواصلة المشاورات غير الرسمية بشأن البلد المضيف للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

باء - التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع من أجل التحول

الهيكلي - لا لبقاء الأمور على حالها

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٨ - قدمت أمانة الأونكتاد التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨.

١٩- وأدلى ببيانات ممثلو المجموعات الإقليمية والوفود التالية: إكوادور، متكلمة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وملاوي، باسم أقل البلدان نمواً؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وتوغو، باسم المجموعة الأفريقية؛ وباكستان، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وكندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ والجزائر، باسم المجموعة العربية؛ والصين؛ ونيبال؛ وإستونيا، باسم المجموعة دال؛ وتونس؛ ونيجيريا؛ وأوغندا؛ والاتحاد الروسي؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ ودولة فلسطين؛ وجيبوتي؛ والمغرب.

٢٠- وأشاد ممثلو العديد من تجمعات التكامل الإقليمي والمندوبين بالتحليلات المتبصرة والقائمة على الأدلة التي وردت في التقرير، وبالعامل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد على مر السنين بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً. ولاحظ العديد من المجموعات الإقليمية الاتساق والتآزر بين التقارير المتتالية، في حين أن أحد الوفود سلط الضوء أيضاً على أهمية مجموعة الأعمال المستهدفة للبلدان النامية الأخرى.

٢١- ورحب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بالتوصيات السياساتية الواردة في هذا التقرير، مع إبراز القيمة والإرشادات المفيدة لصياغة السياسات المتعلقة بتنظيم المشاريع المفضي إلى التحول، والتنمية الريفية، وبناء القدرات الإنتاجية التصديرية، والتصدي للقيود الجنسانية، وسياسة الاستثمار، والطاقة، والابتكار، والاستفادة من الاقتصادات الرقمية والابتكارية. وأعربت بعض المجموعات الإقليمية أيضاً عن تقديرها لإطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع وبرنامج تطوير المشاريع (إمريتيك).

٢٢- وذكرت عدة مجموعات إقليمية ومندوبين أنه يلزم القيام بالكثير من الأعمال على جبهات مختلفة من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على التغلب على ما تواجهه من تحديات في تعزيز تنظيم المشاريع المفضي إلى التحول، بما في ذلك معالجة البنى التحتية المادية وغير المادية ذات الصلة التي تحول دون إحراز تقدم كبير في الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. وتشكل بيئات السياسات الوطنية، والطابع غير الرسمي، وتزايد التوترات العالمية والأحادية تحديات تعترض النمو في مجال تنظيم المشاريع. وأكدت بعض المجموعات الإقليمية وعدة وفود الدور الرئيسي الذي تؤديه التجارة في إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، معربة عن قلقها من بقاء أقل البلدان نمواً مهمشة في التجارة العالمية ومحرومة في مجال الإدماج في سلاسل الإنتاج العالمية. وأكد بعض المندوبين دور القطاع العام والتمويل الاستراتيجي الطويل الأجل بوصفهما عنصرين جوهريين لتشجيع تنظيم المشاريع المفضي إلى التحول.

٢٣- وحثت عدة وفود المجتمع الدولي على ضمان التعددية، ودعت إلى زيادة تمويل التنمية دعماً للجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في تعزيز تنظيم المشاريع المفضي إلى التحول، بوسائل منها دعوة شركاء التنمية إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن تمويل التنمية ودعوة حكومات أقل البلدان نمواً إلى مواصلة إيلاء الأولوية لهيئة بيئات مواتية للأعمال التجارية. وحثت إحدى المجموعات الإقليمية أقل البلدان نمواً على تقييم أثر معاهدات الاستثمار الثنائية القائمة، تمشياً مع التوصيات المنبثقة عن تحليل الأونكتاد.

٢٤- وشددت عدة وفود على ضرورة قيام الأونكتاد بمتابعة تحليلاته البحثية عن طريق توسيع نطاق برامج المساعدة العملية للمضي قدماً في تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره. وفي هذا الصدد، تساءلت إحدى المجموعات الإقليمية عما إذا كانت بحوث الأونكتاد أسفرت عن ظهور

برامج فعالة أم أنها لا تزال حبيسة المجال الأكاديمي. وشجع أحد المندوبين الأونكتاد على مواصلة التعاون المتزايد مع المنظمات الأخرى العاملة على النهوض بأهداف خطة عمل اسطنبول. ودعت عدة وفود الأونكتاد وشركاء التنمية إلى تحسين تأثير الدعم الذي يقدمونه إلى أقل البلدان نمواً. وسلطت مجموعات إقليمية أخرى الضوء على ضرورة الاستفادة المساعدة التقنية من أوجه التآزر بين السياسات الصناعية والمتعلقة بتنظيم المشاريع والتحول الهيكلي في أقل البلدان الأفريقية نمواً، ودعت، في هذا الصدد، الأونكتاد وغيره من شركاء التنمية إلى دعم ما يبذله الاتحاد الأفريقي من جهود فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية.

٢٥- وقدمت عدة وفود معلومات عما طرحته من مبادرات لتقديم المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الجهود الرامية إلى حشد التمويل والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة.

عرض منشور مقبل سيصدره الأونكتاد

٢٦- عرضت أمانة الأونكتاد المنشور المقبل المعنون "اتجاهات مختارة في التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، ٢٠١٩".

٢٧- وطلب أحد المندوبين توضيحات بشأن المنهجية المستخدمة في مؤشر القدرة الإنتاجية الذي نوقش في التقرير. ورداً على ذلك، أوضحت الأمانة أن العمل على تحسين ومواصلة تطوير منهجية مؤشر القدرة الإنتاجية المركب لا يزال جارياً. وطُبق تقييم أولي للبلدان التي تستخدم مؤشر القدرة الإنتاجية على أقل البلدان نمواً فقط. وقالت الأمانة إنه بمجرد وضع الصيغة النهائية لمؤشر القدرة الإنتاجية وقواعد البيانات المتصلة به، فسوف يتاح هذا المؤشر لكي تستخدمه البلدان في إجراء التقييمات الوطنية الخاصة بها.

جيم- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٨- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرض ممثل عن الرئاسة التقرير عن الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية. وشدد ممثل الرئاسة على أهمية وضرة تجنب وقوع البلدان النامية في فخ جديد من الديون في سياق بيئة اقتصادية عالمية صعبة، وأشاد بالتالي بجودة توقيت المداولات التي جرت أثناء الدورة. وبعد أن لخص نتائج المساهمات والنتائج الأساسية، رحب بالمستوى الرفيع لمداولات الخبراء وأهميتها لتقديم حلول وطنية وإقليمية ودولية لمواطن الضعف الحالية المرتبطة بالديون في البلدان النامية. وشدد كذلك على الدور المهم المستمر الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي في تعزيز أوجه التآزر بين الأونكتاد ونيويورك في مجال تمويل التنمية، وأوصى باعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية.

٢٩- وكرر ممثل عن نائبة الرئيس - المقررة للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية تلك النقاط، وشدد على أن النطاق العريض من المسائل التي جرى النظر فيها أفضى إلى مجموعة مؤثرة من التوصيات المتعلقة بالسياسات.

٣٠- وذكر ممثلو عدة مجموعات إقليمية أنهم رأوا أن للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية قيمة مرتفعة، وأوصوا باعتماد المجلس لتقريرها. وأكدوا ارتفاع جودة العمل، وشددوا على أهمية الدعم الذي قدمه هذا العمل للبلدان النامية. وشجعوا كذلك على

مواصلة العمل التحليلي للسياسات، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل المتعلقة بالديون، وسلطوا الضوء على المساهمة المهمة المقدمة من فريق الخبراء الحكومي الدولي في توسيع نطاق المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال تقديم التقارير إلى منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في نيويورك. وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن تقديره للجهود التي يبذلها فريق الخبراء الحكومي الدولي، فضلاً عن التوصيات السياساتية المتفق عليها، وأكد أن المجموعة الإقليمية لا تزال على استعداد لإجراء مناقشات بشأن إقرار المجلس للتقرير عن الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

٣١- ودفع ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بأن فريق الخبراء الحكومي الدولي خرج، في دورته الثانية، عن نطاق ولاية الأونكتاد ولم يحترم اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي. وبعد أن أعربت مجموعة إقليمية أخرى عن عدم موافقتها على الإيجاء بتجاهل ولاية الأونكتاد واختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي، أشارت إلى أن المشاركة الرفيعة المستوى من الخبراء من جميع أنحاء العالم الذين ردوا على الأسئلة التوجيهية المتفق عليها كانت تجربة ثرية ومتفحة تماماً مع الاختصاصات.

٣٢- وأعرب الكثير من المندوبين عن دعمهم القوي لعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في أثناء دورته الثانية والتقرير ذي الصلة. وشددوا على قلقهم إزاء تزايد مواطن الضعف المرتبطة بالديون في بلدانهم ومناطقهم، وعلى مناسبة التوقيت والجودة المرتفعة لمداورات فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن هذا الموضوع. ورحبوا مع إحدى المجموعات الإقليمية بالمساهمات المحددة في العلاقة مع البلدان المتوسطة الدخل، والصعوبات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة بيئياً، وقضايا إعادة هيكلة الديون السيادية، والأسباب المنهجية لحالة المديونية الحرجة في البلدان النامية.

دال - مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة

٣٣- وفقاً لما جرى الاتفاق عليه في الدورة الخامسة والستين، الجزء الثاني، لمجلس التجارة والتنمية (TD/B/65(2)/4، الفقرة ٣)، ستستمر المناقشات المتعلقة بتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم التجارة الحرة في أثناء دورته التنفيذية السابعة والستين بالنسبة للدول الأعضاء التي لم تتمكن من المشاركة عندما عُرض التقرير أول الأمر ونُظر فيه.

٣٤- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية نبرة التقرير ولغته النقديتين، ودعا الأونكتاد إلى تعزيز استعراضه الداخلي للمنشورات لكفالة الموضوعية والدقة وأعلى معايير بحوث السياسات الخاضعة لاستعراض الأقران بشأن الموضوعات المتصلة بالتجارة والتنمية. وأعرب عن قلقه من أن نبرة التقرير اختلفت عن نبرة اللوحة العامة التي أتيحت قبل صدوره ببضعة أسابيع، وأوصى باتباع نهج متسق في المستقبل. وفيما يتعلق بالاستنتاجات المتصلة برقمنة الاقتصاد، فقد تضمن التقرير العديد من الإشارات الناقدة للعمل المتعلق بالمسائل الرقمية الذي اضطلع به في منتديات أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية. كما أن التقرير ركز تركيزاً شديداً على التهديدات

المتعلقة بالرقمنة. فنشأ بذلك تساؤل عن كيف يمكن للبلدان النامية أن تنجح في الانخراط في التجارة الإلكترونية عبر الحدود إذا كان الأونكتاد يدعو، في الوقت نفسه، إلى السيادة على البيانات، بما أنه يرى أن من شأن هذه التوصية المتعلقة بسياسة عامة من شأنها الحيلولة دون مغادرة البيانات للبلد.

٣٥- وذكر ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن من المتوقع أن تدل المنشورات الرئيسية على اتباع أعلى المعايير من حيث دقة التحليل، وسلامة التوصيات المتعلقة بالسياسات، وتزويد الدول الأعضاء بمادة مفيدة للتفكير. ومع عدم توقع الاتفاق على كل ما في تلك المنشورات، ينبغي أن تكون المنشورات والتقارير الرئيسية في المقام الأول ذات طابع تحليلي أو محايد. وطلب أن يكون استعراض الأقران منهجياً عند إعداد التقارير الرئيسية. وقد أثار تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨ بعض الشواغل في مجموعته فيما يتعلق ببعض محتوياته، ونبرته العامة، وتحديده لخصائص الاقتصاد الرقمي. وأضاف أن من المهم العمل معاً بطريقة إيجابية ومنتجة، وأن المجموعة الإقليمية تتطلع إلى الإسهام في مواصلة المناقشات المتعلقة بالتحديات الماثلة والفرص السانحة في التجارة الدولية.

٣٦- وذكر مدير شعبة الأونكتاد المعنية بالعملة واستراتيجيات التنمية أن إعداد سلسلة تقرير التجارة والتنمية عملية جادة تنطوي على تحليل اقتصادي متعمق. وقد انحازت سلسلة التقارير دائماً لصالح التنمية، تمشياً مع ولاية الأونكتاد لعام ١٩٦٤. وكثيراً ما قدمت مختلف إصدارات التقرير، في هذا السياق، رواية مختلفة عن روايات البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي والمؤسسات الأخرى التي تهيمن عليها البلدان الأكثر تقدماً.

٣٧- وأشار فيما يتعلق بتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨ إلى أن التقرير حظي بتغطية إعلامية جيدة. وأشار أيضاً إلى أن الشواغل المماثلة لتلك الواردة في التقرير قد تكررت في وسائل الإعلام السائدة، مثل جريدة Financial Times التي استخدمت لغة أقوى في بعض الأحيان. ولا ينبغي تفسير مسألة السيادة على البيانات على النحو الوارد في التقرير بأنها دعوة إلى الاكتفاء الذاتي، بل إنها دعوة إلى التأكيد على أن البلدان النامية بحاجة إلى التحقق من تمكنها من بناء القدرات في الاقتصاد الرقمي لكي تتخطى فيه بقدر ما من التكافؤ مع البلدان الأخرى، لأنها تتطلع إلى الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة ومن مواصلة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يستلزمه ذلك. ودكر في هذا السياق الوفود بالاختلالات المهمة التي لا تزال قائمة بين الجهات الفاعلة داخل الاقتصاد العالمي.

٣٨- ورداً على الشواغل المتعلقة بنبرة التقرير المتصلة بالرقمنة، أكدت نائبة الأمين العام للأونكتاد من جديد أن هناك حاجة إلى وصف التهديدات التي يمكن أن تطرحها التطورات الحادثة في هذا المجال على البلدان النامية. وذكرت أن من غير المحتمل في غياب هذه النصيحة التحوطية أن تتمكن البلدان النامية من استيعاب الجوانب الإيجابية للعملية. وأضافت أنها لا ترى في هذا السياق أي تعارض بين تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨ وأنشطة الأونكتاد الأخرى، مثل تنظيم أسابيع التجارة الإلكترونية. وفيما يتعلق بتقديم الأونكتاد تحليلات متعمقة على الرغم من أن النتائج قد لا تصور دائماً سيناريو إيجابياً، شددت على تكامل هذه التحليلات مع أدوات الأونكتاد الأخرى التي تقدم حلولاً للتحديات الراهنة.

٣٩- وأعرب عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين عن تقديرهم لتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨، وسلطوا الضوء على الحاجة إلى أن يعمل الأونكتاد على المواضيع الحاسمة المتناولة بالبحث في التقرير، حيث إن بلدانهم تعتمد على الأونكتاد في إدراك تحديات الرقمنة.

٤٠- وفي الختام، رحب رئيس مجلس التجارة والتنمية بالنقاش. وقال إن عدم وجود توافق في الآراء بشأن نتائج هذا التقرير أو التقارير الرئيسية الأخرى أمر طبيعي وصحي. ولما كانت التنمية هي المحور الأساسي للأونكتاد، فمن الضروري بحث أي تقدم تكنولوجي جديد أو أي تطور جديد في الاقتصاد، فضلاً عن تتبع المخاطر والفرص من أجل المستقبل ومن أجل التنمية. وهكذا، فإنه على ثقة من أن الحوار قد ساعد على تبديد انطباع بعض المندوبين بأن منهجية الأونكتاد معيبة.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤١- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(67)/1. وبناءً على ذلك، ضم جدول أعمال الدورة التنفيذية البنود التالية:

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٢- التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع من أجل التحول الهيكلي - لا لبقاء الأمور على حالها.
- ٣- تقرير الفرق العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها السادسة والسبعين والسابعة والستين.
- ٤- تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.
- ٥- تقرير لجنة التجارة والتنمية.
- ٦- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.
- ٧- مسائل أخرى.
- ٨- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السابعة والستين.

باء- مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

٤٢- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، أحاط رئيس مجلس التجارة والتنمية المجلس بأن الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية للجزء الرفيع المستوى من الدورة السادسة والستين لم تُحدد بعد، واقترح ما يلي:

(أ) أن يطلب المجلس إلى رئيس المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره؛

(ب) أن يحدد المكتب الموسع الموضوع الرئيسي للجزء الرفيع المستوى؛

(ج) أن يتفق المجلس على إدراج الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية، التي ستصدر بوصفها الوثيقة TD/B/66/1.

٤٣- ومع وضع هذه المعلومات والاقتراح المقدم من الرئيس في الحسبان، أقر مجلس التجارة والتنمية جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة والستين، بصيغته الواردة في ورقة غير رسمية مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ (انظر المرفق الأول).

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية

٤٤- وافق المجلس في الجلسة العامة الختامية أيضاً على جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثامنة والستين (انظر المرفق الثاني)، المقرر عقدها في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

٤٥- وافق المجلس في جلسته العامة الرابعة، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، على طلبين جديدين من منظمة غرام بهارتي ساميتي (TD/B/EX(67)/R.1 و Corr.1) والرابطة الدولية للعلامات التجارية (TD/B/EX(67)/R.2) بمنحهما مركز المراقب لدى الأونكتاد في إطار الفئة العامة^(١).

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٤٦- أكدت أمانة الأونكتاد في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، أن الموعد المتفق عليه لعقد اجتماع الخبراء المنتظر هو الفترة ١٤-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ووافق المجلس على الجدول الزمني لاجتماعات عام ٢٠١٩، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، بصيغتها المعدلة^(٢).

الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

٤٧- قرر المجلس في جلسته العامة الختامية أيضاً، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، آخذاً في اعتباره أن الاجتماع الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية قد تقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، جدول موعده انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعد تاريخ انعقاد ذلك الاجتماع الوزاري (انظر الفصل الأول، الفرع جيم).

(١) ستصدر القائمة المستكملة تحت رمز الوثيقة TD/B/NGO/LIST/24.

(٢) وسيصدر الجدول الزمني الرسمي بوصفه الوثيقة TD/B/INF.242.

جيم - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السابعة والستين
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٤٨ - أذن مجلس التجارة والتنمية في الجلسة العامة الختامية أيضاً بوضع التقرير في صيغته النهائية، بعد اختتام الجلسة وتحت إشراف الرئيس. وسيتضمن التقرير الاستنتاجات المتفق عليها والمقررات التي اعتمدت والإجراءات والمقررات الأخرى التي اتخذها المجلس، بما في ذلك المسائل التي نوقشت في إطار البند ٧ من جدول الأعمال (مسائل أخرى) وموجز الرئيس والمرفقات.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- المسائل الإجرائية:
- (أ) انتخاب أعضاء المكتب؛
- (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛
- (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛
- (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية.
- ٢- الجزء الرفيع المستوى: الموضوع الرئيسي
- (أ) الموضوع الفرعي ١*؛
- (ب) الموضوع الفرعي ٢*؛
- (ج) الموضوع الفرعي ٣*؛
- (د) الموضوع الفرعي ٤*.
- ٣- مناقشة عامة.
- ٤- التقرير السنوي للأمين العام.
- ٥- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: صُنع في أفريقيا - قواعد المنشأ لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.
- ٦- اقتناص القيمة في الاقتصاد الرقمي**.
- ٧- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- ٨- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.
- ٩- الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.
- ١٠- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.
- ١١- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

* ينظر فيه المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية.

** عقب اختتام الدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية، وبناء على المعلومات الواردة من أمانة الأونكتاد، وفقاً لمقرر المجلس ٥٤٢ (د-٦٥)، قد يوصى بتأجيل البند ٦ إلى الدورة التنفيذية الثامنة والستين للمجلس من أجل السماح بتوافر التقرير الرئيسي المناظر قبل النظر فيه بأربعة أسابيع على الأقل.

- (أ) تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وأثرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٩؛
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية؛
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية؛
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة؛
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)؛
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.
- ١٢- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية.
- ١٣- مسائل أخرى.
- ١٤- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٢- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.
- ٣- الاستثمار من أجل التنمية.
- ٤- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.
- ٥- الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.
- ٦- تقرير الفرق العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية.
- ٧- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- (أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛
- (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.
- ٨- العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.
- ٩- مسائل أخرى.
- ١٠- اعتماد التقرير.

المرفق الثالث

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية في مجلس التجارة والتنمية:

| | |
|------------------------------------|--|
| الاتحاد الروسي | زامبيا |
| إثيوبيا | السلفادور |
| الأرجنتين | السودان |
| إسبانيا | سويسرا |
| إستونيا | صربيا |
| ألبانيا | الصين |
| ألمانيا | غابون |
| أوغندا | غواتيمالا |
| أوكرانيا | فانواتو |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | فنلندا |
| باكستان | كندا |
| البحرين | الكونغو |
| البرازيل | الكويت |
| بربادوس | كينيا |
| البرتغال | لبنان |
| بروني دار السلام | ليسوتو |
| بنغلاديش | مصر |
| بنما | المغرب |
| بوروندي | المكسيك |
| بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) | المملكة العربية السعودية |
| ترينيداد وتوباغو | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية |
| تشيكيا | موريشيوس |
| توغو | ناميبيا |
| تونس | النمسا |
| جامايكا | نيبال |
| الجزائر | نيجيريا |
| الجمهورية العربية السورية | الهند |
| جمهورية كوريا | الولايات المتحدة الأمريكية |
| جمهورية مولدوفا | اليابان |
| جيبوتي | |

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

.TD/B/EX(67)/INF.1

- ٢- وحضر الدورة عضوا المؤتمر التاليان:
دولة فلسطين
الكرسي الرسولي
- ٣- وكانت المنظمتان الحكومتان الدوليتان التاليتان مُمثلتين في الدورة:
الاتحاد الأوروبي
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
-